

عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) كآلية لتطوير قطاع الفلاحة في الجزائر
The Build, Operate and Transfer of Ownership Contracts as a Mechanism for Developing the Agricultural Sector in Algeria

عبدالحفيظي احمد^{1*}

¹ مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، (الجزائر)
(Abdelhafidi.mhamed@univ-alger3.dz)

تاريخ الاستلام: 2021/03/24؛ تاريخ القبول: 2021/11/06؛ تاريخ النشر: 2022/07/01

ملخص : يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية المحورية في مختلف دول العالم، حيث شهد اهتماما متزايدا، كونه يساهم في توفير المواد الغذائية والزراعية، والمواد الأولية للعديد من الصناعات وما يتبعه من تحقيق للأمن الغذائي، إضافة لكونه مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة، والتقليل من فاتورة الاستيراد، الأمر الذي استوجب على الدولة تطويره وتفعيل واستغلال مقوماته، من خلال توجيه المزيد من الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية، ولعل أبرز أوجه هذه الاستثمارات في عصرنا الحالي ما أُصطلح على تسميته عقود البوت نظرا لما توفره من مزايا عديدة .
الكلمات المفتاح: عقود البوت؛ القطاع الفلاحي؛ الاستثمار الفلاحي.
الكلمات المفتاح : عقود البوت؛ قطاع فلاحي؛ استثمار فلاحي.
تصنيف JEL : O13, Q13, Q18.

Abstract: The agricultural sector is considered one of the basic economic sectors in many countries, as it contributes to providing food and agricultural needs, and raw materials for many industries, and also contributes to achieving food security, increasing employment and reducing the import bill; which requires the state to develop it and exploit its potential, through directing more investments, whether local or foreign. And perhaps the most prominent aspects of these investments in our time are what have been termed as BOT contracts, due to the many advantages they provide.

Keywords: BOT Contracts, Agricultural sector, Agricultural Investment.

Jel Classification Codes : O13, Q13, Q18.

- تهيد :

يعد الاستثمار في البنية التحتية من النشاطات التي يقوم بها القطاع العام في أغلب دول العالم، إذ تخصص مبالغ تنفق على مختلف القطاعات الاقتصادية سواء كانت انتاجية أو خدمية، الغرض منها تطوير الناتج الوطني وتوفير الخدمات للمواطنين، وتحقيق الرفاهية للمجتمع والذي ينعكس إيجاباً على مستوى النمو الاقتصادي، ويعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية كونه يمثل العصب الحساس في تنمية الاقتصاد الوطني، وتحقيق الأمن والاستقلالية الغذائية بشقيها الحيواني والنباتي للمواطن، ويستوعب من خلال نشاطه وفعالياته الانتاجية عددا كبيرا من الأيدي العاملة، حيث يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية، ولأنه اكتسب هذه الأهمية كان لابد من تسخير الإمكانيات المتاحة لتعزيز دوره وتفعيل نشاطه، واستغلال الموارد التي تمتلكها الدولة، وتكمن أهمية الدراسة في تشخيص واقع القطاع الفلاحي من خلال استعراض مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر من جهة ومن جهة ثانية في البحث عن سبل تطوير واستغلال هذه المقومات، بحيث نجد أن نظام عقود البوت يعد بمثابة أحد نماذج الاستثمار الدولي، حيث يعد إفرازا عمليا ناتجا عن أساليب الاستثمار ونظم تمويل المشروعات الكبرى وتنوع أشكال التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم.

على الرغم من امتلاك الجزائر مقومات فلاحية، وطاقات بشرية وفكرية واسعة، إلا أن القطاع الفلاحي في الجزائر لا يزال يعاني من انخفاض في الانتاج بشقيه الحيواني والنباتي، ولذلك فمن المهم البحث عن سبل وطرق تساهم في التأثير على تطوير القطاع الفلاحي، وعليه يمكن طرح الاشكالية التالية: هل يمكن تطبيق نظام عقود البوت في الجزائر لتطوير واستغلال مقومات القطاع الفلاحي، وكيف يتم تجسيد ذلك؟

ولمعالجة هذه الاشكالية بشكل أكثر دقة تم تقسيم دراستنا إلى ثلاثة محاور رئيسية حيث نستعملها بتقديم عرض نظري حول عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية، ثم الحديث عن واقع القطاع الفلاحي الجزائري، اما المحور الثالث فخصص للحديث عن متطلبات وآليات التمكين ونجاح عقود البوت في الجزائر.

الدراسات السابقة:

احمد هادي أحمد الديك، عقد الـ BOT وأثره على إحداث التنمية المستدامة دراسة تطبيقية على اليمن، رسالة مقدمة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير في المعاملات الدولية القانونية والتجارية اللوجستيات، مركز سام للدراسات الاستراتيجية، 2018، تتمحور اشكالية الرسالة حول ما مدى فعالية عقود الـ BOT في تحقيق التنمية المستدامة؟ ومن اهم النتائج التي توصل لها الباحث:

– الاعتماد على عقد الـ BOT يمكن ان يساهم بشكل فعال في إحداث التنمية المستدامة من خلال تخفيف الاعباء المالية على موازنة الدولة لتنفيذ مشاريع البنى التحتية؛

– التطبيقات العملية للعديد من المشاريع في مختلف دول العالم اثبتت نجاعة عقد الـ BOT في خلق المشاريع وتطويرها.

– شمشامة هاجر، عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T وتطبيقاته في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، 2014، حاولت الباحثة معالجة الاشكالية التالية: في غياب قانون خاص بعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية في الجزائر ماهو الاطار القانوني الذي ينظمه؟ وخلصت الى عدم وجود نظام قانوني شامل يحكم ابرام هذه العقود وتنفيذها، يعتبر عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية وسلّة ناجحة لجلب الاستثمارات الاجنبية ومشاركة القطاع الخاص في خطط التنمية.

– فوزية هبايش ومنير نوري، آلية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT تجارب دولية وعربية مختارة، مجلة ريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 4، العدد 02، 2018، عالج الباحثان الاشكالية التالية كيف يمكن للاستثمار الاجنبي المباشر في عقود BOT ان يعتبر داعما لاقتصاديات الدول النامية في ظل المعطيات الراهنة، وتوصل الى مجموعة من النتائج اهمها:

– تساهم تدفقات الاستثمار في نقل المعرفة والمهارات التكنولوجية، حيث تأخذ ثلاثة اشكال هي الاستثمار المشترك والاستثمار المملوك للمستثمر الاجنبي واخيرا عمليات التجميع، يطرح عقد البوت العديد من المزايا منها معالجة قصور التمويل الحكومي للمشروعات البنية الاساسية حيث يعتبر نظام تمويل هام.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح انما عاجلت موضوع عقود البوت من زوايا مختلفة، وتختلف دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة، في كون نحاول من خلالها الحديث عن امكانية اعتماد وتطبيق عقود البوت في مجال القطاع الفلاحي، حيث تتوفر الدولة على مقومات هامة غير مستغلة من جهة ومن جهة ثانية لا يزال القطاع الفلاحي غير قادر على الوفاء بمتطلبات واحتياجات السكان من الغذاء وضعف مساهمته في الاقتصاد الوطني.

I- الإطار النظري:

I. 1- الإطار النظري لأسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT:

يعتبر نظام عمليات البناء والتشغيل ثم التحويل أحد أهم صيغ العقود المستخدمة حاليا على مستوى العالم لإقامة وتحويل وتمويل مشروعات البنية الأساسية بواسطة القطاع الخاص.

1.1-1- النشأة التاريخية لعقود البوت BOT :

لقد تباينت آراء الكتاب بشأن تحديد دقيق لتاريخ نشأة عقود البوت وذلك رغم إنتشاره في كثير من دول العالم، ونظرا لما يتمتع به هذا العقد من أهمية تتجلى بالإعتماد عليه في المشروعات الكبرى ومشروعات البنى التحتية الأساسية، فيرى جانب الفقه الفرنسي أن بدايات عقود البناء تعود إلى القرن السادس عشر من خلال عقود الامتياز التي عرفتها تلك الحقبة الزمنية¹، في حين يرى آخرون أن أول بدايات ظهور عقود البوت كان في فرنسا، حيث عملت على استخدام هذا العقد لتنفيذ مشروعات السكك الحديدية ومحطات الكهرباء ومحطات التحلية للتزويد بمياه الشرب، ويعد عقد امتياز شركة بيرن وإخوانه أحد أشهر عقود بناء وتشغيل ونقل الملكية، حيث منحت بموجبه الشركة عقد امتياز تقوم بموجبه بتوزيع المياه في باريس عام 1872²، وقد اختفى هذا الأسلوب تقريبا منذ ثلاثينيات القرن العشرين وخصوصا بالنسبة لمشروعات البنية الأساسية واقتصرت تطبيقه في مجال التنقيب عن الثروات الطبيعية وخاصة الذهب الأسود، ومع منتصف الثمانينيات حصل تطوران مهمان على صعيد تطبيق هذا العقد، حيث تم توقيع اتفاقية تنفيذ نفق المانش عام 1984 الذي يربط بريطانيا وفرنسا، وذلك بين كل من الحكومة البريطانية والفرنسية من جهة وبين شركة يوروتانال Eurotunnel من جهة أخرى³، ويعود الظهور الأول لمصطلح عقود البوت تحت هذه التسمية إلى بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي وذلك بدعوة الرئيس التركي توركت أوزال Turgut Auzal لاستخدام هذا العقد، غداة اجتماعه برجال الأعمال والمستثمرين واصحاب شركات المقاولات من القطاع الخاص، حيث شرح إستراتيجيته في التنمية والإصلاح الاقتصادي وذلك بإسناد مشاريع البنية التحتية إلى القطاع الخاص على أساس عقد الـ BOT فأصبح نهجا إقتصاديا جديدا في تركيا، وبموجبه تم تنفيذ مشروع جسر البوسفور 1984.

1.1-2- تعريف عقد البوت BOT :

تتفق معظم المفاهيم الواردة في الأدب الإقتصادي حول مفهوم عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية بأن هذا الأسلوب يعني عقد تعهد بموجبه الدولة إلى أحد أشخاص القانون الخاص سواء من داخل الدولة أو من خارجها، بهدف قيامه بإنجاز مشاريع البنية التحتية عن طريق مهمة شاملة تتضمن تصميم المشروع وإنشائه وتمويله وإستغلاله وصيانتته ونقل ملكيته عند نهاية العقد⁴، ويقصد به كذلك تعهد الدولة إلى المستثمر (وطني أو أجنبي) لإنشاء مشروع على نفقته الخاصة وإدارة هذا المشروع فترة معينة من الزمن، يحصل خلال تلك الفترة على أرباح تغطي التكاليف التي أنفقها على المشروع مع تحقيق نسبة من الأرباح له ويكون المشروع تحت إشراف الدولة أو إحدى دوائرها، ويستلزم المستثمر بنقل حيازة المشروع إلى الدولة في نهاية مدة العقد⁵، واصطلاحا هو إختصار للكلمات الثلاث وهي B وهي إختصار للمصطلح Build وتعني البناء والتشييد، O وهي إختصار لمصطلح Operator والتي تعني التشغيل، T وهي إختصار لمصطلح Transfer والتي تعني النقل والتسليم، كما أشارت المنظمات الدولية إلى عقود البوت في أكثر من مناسبة وإن كانت قد اطلقت عليه في الآونة الأخيرة إصطلاح مشاريع البنية التحتية الممولة عن طريق القطاع الخاص إذ عرفته لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الاونسترال UNCITRAL بأنه شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما لمدة من الزمن أحد الإتحادات المالية امتيازا وعندئذ تقوم شركة المشروع ببناء وتشغيل وإدارة المشروع لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحا من تشغيل المشروع واستغلاله تجاريا وفي نهاية مدة الامتياز تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة، وعليه تتفق بمجمل التعاريف المقدمة على أن مشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية هي مشروعات عامة يقوم القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي بتمويلها، حيث يقوم بتصميم وبناء وإدارة المشروع خلال مدة زمنية محددة وبموجب هذا الاتفاق تقوم علاقة تعاقدية بين الدولة ومؤسسة المشروع وبمقتضى هذه العلاقة يحول لمؤسسة المشروع الحصول على عائدات خلال فترة العقد، وعند انتهاء تلك الفترة تحوّل ملكية أصول المشروع للدولة وفق العقد وبدون أي مقابل.

ومن خلال جملة التعاريف السابقة يمكننا تحديد العناصر الأساسية التي يتركز عليها عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية والتي تتمحور فيما يلي⁶:

- **البناء والتشييد للمرفق العام:** وذلك بتصميم وإنشاء المشروع المتفق عليه بما يشمل من دراسات جدوى وغيرها من التجهيزات التي تجعله صالحا لتقديم الخدمة بما ينفع المواطن، ويكون ذلك على حساب نفقة مؤسسة المشروع.
- **حيازة المؤسسة للمشروع:** وهي حيازة قانونية تحوّل له حق الانتفاع بالمشروع واستعماله واستغلاله خلال الفترة المتعاقد عليها.
- **تشغيل واستغلال المرفق:** تقوم مؤسسة المشروع أو إحدى المؤسسات المتخصصة بإدارة وتشغيل واستغلال المرفق من خلال اتفاقية تسمى operate contract.
- **نقل الملكية:** حيث تلتزم مؤسسة المشروع بنقل ملكية المرفق موضوع العقد إلى الدولة المتعاقدة في نهاية مدة العقد دون مقابل وبحالة جيدة تؤهله للاستثمار.

I.1-3- أهمية عقود البوت BOT:

- تعتبر صيغة عقود البوت مخرجا هاما لتفادي مشكل تمويل المشروعات وإقامة وتحديث المرافق الأساسية الخاصة وسد حاجات أفراد المجتمع، حيث يمكن للدول على اختلاف أوضاعها المالية أن يحقق لهذا هذا النوع من العقود مجموعة من الأهداف نذكر منها:
تخفيف العبء المالي على كاهل الدولة (الموازنة العامة): حيث في ظل هذا النمط من العقود يتحمل القطاع الخاص عبء تمويل وإنشاء وتشغيل المشروعات وتحمل مخاطر التمويل المرتبطة بها، مما يكون له الأثر المباشر في تقليل الانفاق العام وبالتالي الحد من العجز الموازي للدولة⁷.
- **خلق فرص عمل جديدة:** تساهم عقود البوت في إقامة مشروعات ومرافق جديدة ويحتاج إلى تجسيدها على خلق فرص عمل جديدة، حيث تشترط الدول على مؤسسة المشروع الاستعانة بالعمالة الوطنية في أعمال البناء وتسيير وتشغيل المشروعات⁸، بالإضافة إلى التزامها تدريب العاملين وتأهيلهم وزيادة كفاءتهم ورفع مهاراتهم⁹.
- **تساهم عقود البوت في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية:** إن توفير بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي تعمل في غالب الأحيان على زيادة حجم المشروعات الممولة من الخارج كأحد صور الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن نتائجها تحسين صورة الدولة المضيفة لهذه المشروعات، وتوفير انطباع عالمي إيجابي نحو نقل استثماراتهم إلى هذا القطاع الاستثماري الهام، وبالتالي يؤدي هذا الأسلوب إلى توفير العملة الأجنبية التي تحتاجها الدولة.
- **نقل التكنولوجيا المتطورة:** تساهم مشروعات البوت في نقل التكنولوجيا والمهارات والخبرات التي يتمتع بها القطاع الخاص، خاصة إذا كانت مؤسسة المشروع المتعاقد معها شركات قطاع خاص أجنبي¹⁰.
- **قدرة الدولة على استرجاع ملكية المشروع مع الحصول على عوائد:** حيث يساعد عقد البوت على تمويل المشروعات الاستراتيجية برأسمال خاص دون فقدان السيطرة عليها، حيث تستعيد الدولة المضيفة للمشروع عند نهاية فترة العقد المتفق عليه، كما تحصل على حصتها من الرسوم والعوائد بشكل دوري خلال فترة العقد.

I.1-4- أطراف نظام عقد البوت BOT :

لما كان مجال نشاط عقود البوت هو الاستثمارات ذات البعد الاستراتيجي في الدولة، والمشاريع ذات الاستثمارات الضخمة طويلة الاجل، كان من الطبيعي أن تتعدد أطراف إنجازه بمراحله المتعددة، وفيما يلي سنحاول استعراض هذه الاطراف:

أولاً- الأطراف الاصيليون:

- **الدولة المضيفة:** تشكل الدولة الطرف الاول والاساسي في منح المشاريع، حيث يخول لها القانون الحق في منح ترخيص او التزام للمتعاقد (مؤسسة المشروع) لبناء وتشغيل وتمويل مرفق من مرافق البنية الاساسية¹¹، ولابد من الاشارة إلى ان الدور الذي تقوم به الدولة في إطار منح عقود البوت يختلف بحسب نوع المرفق وتبعاً لدرجة تعقد كل مشروع والظروف التي تحيط به، وعموماً تقوم الدولة عند منحها عقد البوت بالأدوار الآتية:¹²
- إعداد الإطار القانوني الذي يعمل المشروع في نطاقه، ويتضمن تشريعات متعلقة بالإعفاء الضريبي، قوانين العمل، تحويلات الأرباح، الجمارك، وحماية المستثمر الأجنبي؛
- إعداد دراسة جدوى مبدئية توضح الجوانب المختلفة للمشروع، وطرح المشروع في مناقصة عامة؛
- إبرام اتفاقية امتياز مع مؤسسة المشروع مع توضيح كافة الحقوق والالتزامات لكل طرف؛
- تعيين ممثل حكومي يراقب تنفيذ بنود العقد؛
- **مؤسسة المشروع:** وهي الطرف الثاني الذي يتعاقد مع الدولة من أجل تنفيذ وتمويل وتشغيل المشروع طيلة فترة الترخيص، فهي صاحبة الامتياز لذلك المشروع، ولا بد ان تتميز بالقوة والخبرة والدراية الكبيرة التي تؤهلها للخوض في غمار تجسيد مشروع ضخم، ومن أجل ذلك تلجأ مؤسسة المشروع للدخول في اتفاقات شراكة بما يسمى الاتحاد المالي او Consortium بهدف ان تكون لديها القدرة على مواجهة تكاليف وابعاء ذلك المشروع وتوزيع المخاطر بين اتحاد تلك المؤسسات ويضم الكونسورتيوم مقاولي تشييد وموردي المواد الخام والآلات وكذلك متعهدي تشغيل وصيانة المشروع كما يضم مستثمرين محليين ذوي خبرة، وقد تشترط الدولة وجود مستثمرين محليين ضمن أعضاء هذا الكيان كما قد يضم مؤسسات تمويلية¹³.

ثانياً- الأطراف التابعون:

- بالإضافة إلى تلك الاطراف السابقة هناك أطراف أخرى لا تقل أهمية على تنفيذ عقد البوت، وعموماً يمكن حصرها في الاطراف الآتية:
- **مقاول الاعمال الهندسية والبناء:** وهو ذلك الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي تختاره مؤسسة المشروع للقيام بأعمال تشييد المرفق وبناءه، حيث يكون مسؤولاً عن إعداد وتصميم وتشبيد البناء وتوريد الآلات وتركيبها ونقل التكنولوجيا، ويتم تنظيم العلاقة بين المقاول ومؤسسة المشروع من خلال عقد مقاوله والذي يتخذ شكل عقد تسليم المفتاح، وهنا يجب ان نفرق بين المقاول الاصلي والمقاول الباطن، حيث ان المقاول الاصلي غالبا

ما يكون عدة شركات متخصصة وتكون مسؤولة مسؤولية تضامنية تجاه مؤسسة المشروع، كما أن المقاول الأصلي غالبا ما يكون من مؤسسي مؤسسة المشروع أو طرفا فيها¹⁴، أما المقاول الباطن فهو شخص طبيعي أو معنوي يتعهد بتنفيذ جزء من الاعمال اللازمة لإنشاء المشروع. بموجب عقد يبرمه مع المقاول الأصلي وتنحصر علاقته بهذا الأخير دون أن يكون له أية صلة بمؤسسة المشروع.

- **مؤسسات التمويل:** تمثل عملية تمويل مشاريع عقود البوت حيزا هاما وذلك نظرا لضخامة المشاريع المنجزة والتي تتطلب بدورها اموالا كثيرة، لذا غالبا ما تقوم مؤسسة المشروع بطلب التمويل اللازم من جهات التمويل المحلية والدولية للحصول على الاموال الكافية لتمويل المشروعات وهي المؤسسات المالية المحلية أو الاجنبية وينتج عن هذه العملية عقد قرض وعلاقة مباشرة بين المؤسسة المالية ومؤسسة المشروع¹⁵.
- **مؤسسات التأمين:** تتعرض مؤسسة المشروع إلى العديد من المخاطر في المراحل المختلفة لبناء وتشديد وتشغيل المشروع، ولا تكفي الضمانات المقدمة من الأطراف المعنية بالمشروع لمواجهة هذه المخاطر، مما يحتم على مؤسسة المشروع الاعتماد على مؤسسات التأمين لتوفير التغطية التأمينية لمختلف انواع المخاطر الممكنة، كما يمكن ان تكون مؤسسات التأمين وطنية أو اجنية¹⁶.
- **الخبراء والاستشاريون:** ان وجود الخبراء الماليين والمستشارين القانونيين والمهندسين أمرا لازم لضمان نجاح مشاريع عقود BOT والحاجة لهؤلاء مهمة لطرفي العقد على حد سواء، فكما تكون جهة الدولة المضيفة بحاجة لهؤلاء فإن مؤسسة المشروع هي الاخرى بحاجة لهم¹⁷، وذلك في سبيل تعزيز خبراتها التقنية المتخصصة وتقديم النصيحة والمشورة التي من شأنها ان تساعد على أداء دورها على الوجه الكامل.

I.2- واقع القطاع الفلاحي الجزائري :

يحتل القطاع الفلاحي مكانة متميزة في اقتصاديات الدول نظرا لما يوفره من مواد غذائية اساسية لتلبية احتياجات السكان من غذاء، وتوفير المواد الخام الزراعية للعديد من الصناعات الغذائية إلى جانب خلق فرص عمل، فضلا على تحويل العملة الاجنبية في حالة تصدير الفائض الزراعي، بالإضافة طبعا إلى تحقيق الامن الغذائي، ولهذا فإن تخلف القطاع الفلاحي له انعكاسات سلبية على كل القطاعات الاقتصادية الاخرى، حيث يمثل ركيزة اساسية لا يمكن الاستغناء عنها من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية وعليه سنحاول التطرق في هذا المحور إلى:

I.2-1- مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر :

إن تطور أي قطاع اقتصادي مرهون بحجم الموارد التي يمتلكها، والقطاع الفلاحي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري من خلال ما يقع على عاتقه من توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، فضلا على ان القطاع الفلاحي يتميز بموارد طبيعية ومائية وبشرية هامة، وفيما يلي سنحاول التعرف على مقومات القطاع الفلاحي الجزائري:

أولا: الموارد الطبيعية:

لا شك ان الارض هي القاعدة التي يقوم عليها الانتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، ولأن الانتاج الفلاحي وتضاعف وتيرته يرتبط إلى حد بعيد بالتربة وخصوبتها وما تحتويه من مواد عضوية، وكذلك تأثره بكيفية استغلال الارض فضلا عن عوامل اخرى منها المناخ ومعدل تساقط الامطار، وقبل كل شيء لابد من الاشارة إلى حجم الاراضي الفلاحية في الجزائر، حيث تسخر الجزائر بمجموع مساحة أراضي تقدر 238174100 هكتار، ورصيد هام من المساحات الواسعة القابلة للزراعة إذا ما استثمرت بشكل علمي، وتقدر المساحة المستعملة للزراعة لسنة 2016 بنحو 43771755 هكتار مستغل منها 8494570 هكتار في شكل اراضي مزروعة وهي نسبة ضعيفة، حيث تقدر بنسبة 19.40 % من المساحة المستعملة للزراعة¹⁸ ويمكن توضيح تطور المساحة الفلاحية واستغلالها خلال الفترة الممتدة بين 2006-2016 إلى:

الجدول رقم (1) المساحة الزراعية المستغلة خلال الفترة الممتدة 2006-2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المساحة المزروعة	8403.6	8414.7	8424.8	8423.3	8435	8445.5	9032.7	8461.9	8465.04	8488	8494.6
نصيب الفرد من المساحة المزروعة	0.25	0.24	0.24	0.24	0.24	0.23	0.24	0.22	0.22	0.21	0.21
مساحة المحاصيل المستدعة	519.7	515.6	511	493.6	482.3	488.8	483.8	510.1	509.1	533	550
المطرية	414.2	430.6	424.5	436.9	451.2	455.8	465.3	455.1	486.46	492	494
المروية	3643.5	3491.3	3494.7	3621.9	3691.8	3723.7	4353.7	3818.9	3743.15	3665	3648
مساحة المحاصيل الموسمية	421.4	404.2	431.2	447.5	533.98	531.2	577.6	634.4	660.79	703.7	751
المروية	3404.8	3573	3563.3	3423.5	3275.7	3246.5	3152.3	3043.5	305.54	3093.7	3046.3
المساحة المتروكة	4303	4216.4	4228	4227.7	4254.8	4255.8	4268.1	4273.5	4232.65	4220.3	4091
مساحة الغابات	32776.7	32837.2	32884.8	32955.8	32938.3	32942.1	32943.7	32969.4	32965.97	32968.5	32910.7
مساحة المراعي	-	-	-	-	-	42443.9	42499.4	42889.4	42888.6	43396.2	43771.6
الاراضي المستعملة للزراعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية 2006-2016.

يبين الجدول اعلاه ان اجمالي المساحة المزروعة (محاصيل مستديمة ومحاصيل موسمية بالاضافة إلى المساحة المتروكة) في تزايد مستمر بوتيرة منخفضة جدا، حيث قدرت سنة 2016 بـ 8494570 هكتار تمثل 19.40 % من إجمالي الأراضي المستعملة للزراعة والمقدرة بحوالي 43771755 هكتار و 3.5 % من اجمالي المساحة الكلية للوطن، إلى جانب ذلك فإن مساحات الأراضي القابلة للزراعة تنكمش سنة بعد أخرى بسبب الزحف العمراني على الأراضي المجاورة للمدن، وتبلغ مساحة الأراضي المستديمة بشقيها (المطرية والمروية) من اجمالي المساحة المزروعة نحو 1044000 هكتار حيث تمثل 12.29 % من المساحة المزروعة في سنة 2016، في حين تصل مساحة المحاصيل الموسمية نحو 4399000 هكتار معتمدة بشكل كبير على مياه الأمطار التي تتسم بتبايناتها من منطقة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى، مما ينعكس سلبا على حصيلة الانتاج ومستويات الانتاجية، أما عن المساحة المتروكة بدون زراعة - بور - فقدت بحوالي 304633 خلال نفس السنة. أما ما تعلق بنصيب الفرد من المساحة المزروعة فقد شهد هذا المؤشر تراجعاً خلال الفترة 2006-2016 من 0.25 إلى 0.21 وهذا يؤكد تراجع اقبال الافراد على القطاع الفلاحي (كما قد يشير إلى تزايد عدد السكان)، رغم برامج الدعم الفلاحي، وعموما يبقى هذا المؤشر اقل بكثير عن المعدل العالمي المقدر بحوالي 1.02 للفرد الواحد¹⁹.

ثانيا: الموارد المائية:

تشكل الثروة المائية موردا حيويا هاما وأحد اهم عناصر البيئة، كونها ترتبط بحياة البشر والحيوان والنبات، ويقدر الحجم الاجمالي للثروة المائية في الجزائر بحوالي 19.2 مليار م3 منها 13 مليار م3 في الجهة الشمالية و 5.2 مليار م3 في الجهة الصحراوية²⁰، وبشكل عام تتنوع الثروة المائية في الجزائر بين مصادر طبيعية وغير طبيعية ويمكن استعراضها وفق الآتي:

- **المصادر الطبيعية للثروة المائية:** تشمل المصادر الطبيعية للثروة المائية على المياه السطحية والجوفية والمصدر المغذي لها بشكل أساسي مياه الأمطار:

- **مياه الأمطار:** تشكل مياه الأمطار مصدرا أساسيا للثروة المائية في كثير من دول العالم، باعتبارها مصدر تغذية مهم، حيث يؤدي إرتفاع منسوب تساقط الأمطار إلى تغذية الاحواض السطحية والجوفية، وتختلف كميات تساقط الأمطار من منطقة إلى أخرى بحسب الظروف المناخية، وبخصوص تساقط الأمطار في الجزائر تختلف من منطقة إلى أخرى، حيث تتناقص معدلات التساقط في اتجاهين من الشمال للجنوب ومن الشرق للغرب، ويتركز سقوط الأمطار في القسم الشمالي من البلاد وذلك على مدى 100 يوم على الاكثر في السنة، حيث يقدر حجم الأمطار سنويا بنحو 65 مليار م3²¹، والجدول الموالي يوضح معدل تساقط الأمطار في الجزائر:

الجدول رقم (2) معدل تساقط الأمطار في الجزائر الوحدة: ملم

المنطقة	الجهة	الغرب	الوسط	الشرق
الساحل	400	700	900	
الاطلس التلي	600	1000-700	1400-800	
الهضاب العليا	250	250	400	
الاطلس الصحراوي	150	200	400-300	
الصحراء	150-20	150-20	150-20	

المصدر: بوعدة نور الهدى، دور الكفاءة الاستعمارية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والامن الغذائي -حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2014، ص:98.

من الجدول اعلاه نلاحظ أن نسبة تساقط الأمطار تختلف حسب المنطقة الجغرافية، حيث سجلت أعلى معدلات تساقط في الاطلس التلي بمعدل سنويا تراوح بين 600 و 1400 ملم، في حين تبقى المنطقة الصحراوية تشكل المناطق ذات مستويات التساقط الأضعف في البلاد وذلك بمعدلات تتراوح بين 20 - 150 ملم، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن المنطقة الشرقية أفضل من حيث نسبة التساقط عن المنطقة الوسطى والغربية.

- **المياه الجوفية:** تعد المياه الجوفية في الجزائر ثاني مصادر الثروة المائية، وتقدر بحوالي 7 مليار م3/ السنة، وهي موزعة وفق الآتي:

- **المياه الجوفية في الشمال:** تقدر الثروة المائية الجوفية الممكن استغلالها في شمال البلاد بـ 2 مليار م3 / السنة أي ما يعادل 28.57 % من المياه الجوفية، تستغل حاليا بنسبة تقارب 90 % اي ما يعادل 1.8 مليار م3 للسنة وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الارض، وتتركز هذه المياه في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحصنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا، حيث تشير التقديرات إلى وجود 147 طبقة مائية و 23000 بئر عميق و 90000 ينبوع، 60000 بئر صغير تجلب كلها المياه الجوفية المتجمعة. وتنقسم المياه الجوفية في الشمال إلى قسمين موضحة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3): توزيع المياه الجوفية في المنطقة الشمالية

المنطقة الشمالية	حجم المياه جوفية هكـم3	الهضاب العليا	حجم المياه الجوفية هكـم3
المنطقة الشمالية الغربية	287	الجزء الغربي من الهضاب العليا	221
المنطقة الشمالية الوسطى	686	الجزء الأوسط من الهضاب العليا	310
المنطقة الشمالية الشرقية	301	الجزء الشرقي من الهضاب العليا	232
الإجمالي	1274	الإجمالي	763

المصدر: بوغدة نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص: 103

- **المياه الجوفية في الجنوب:** بالرغم من أن منطقة الصحراء تكاد ينعلم فيها تساقط الامطار إلا أنها بالمقابل تتوفر على ثروة مائية جوفية هامة تشكلت عبر الالاف السنين غير انها تتواجد على اعماق كبيرة من سطح الارض، حيث يصل عمقها إلى ما يقارب 2000 متر، ما عدا منطقة أدرار التي توجد بها المياه على عمق يتراوح بين 200 و 300 متر²²، وتقدر احتياطات المياه الجوفية بحوالي 5 ملايين م³/ سنة، وبخصوص الخزان المائي الصحراوي (البحيرة الألبية) والذي يمتد على مساحة تفوق مليون كلم² فتقدر كمية المياه بنحو 60.000 مليار م³ وهذا يعطي منسوبا متواسلا يقدر بـ 1000 م³/ ثانية لمدة 2000 سنة، غير ان هذه الكمية الهامة من الماء غير متجددة إلا بنسبة ضئيلة جدا 0.6 مليار م³/ سنة²³.
 - **المياه السطحية:** تشمل المياه السطحية على إجمالي الثروة المائية المتواجدة فوق سطح الارض منها ما هو محجوز في السدود أو المحاجر المائية، ومنها ما هو يجري في الانهار والوديان، وعموما تقدر الموارد المائية بنحو 12.4 مليار م³، موزعة على ثلاث أحواض²⁴:
 1. أحواض الشمال (المنطقة الساحلية والاطلس التلي) ما يقارب 11.1 مليار م³؛
 2. الأحواض المغلقة في الهضاب العليا ما يقارب 0.7 مليار م³؛
 3. أحواض السفح الجنوبي من الاطلس الصحراوي ما يقارب 0.6 مليار م³.
 4. كما يقدر عدد للتدفقات المائية من الاودية بنحو 30 وادي وهي مقسمة حسب مصباتها إلى:²⁵
 - **اودية شمالية:** تصب في البحر المتوسط وهي الاودية التالية، تتميز بوفرة المياه لأنها تقع في منطقة تعتبر الاوفر مطرا وتقدر طاقتها بنحو 12.4 مليار م³، وأهمها وادي شلف، وادي الهبرة، وادي سييوس؛
 - **اودية داخلية:** تصب في أحواض مغلقة من سبخات أو شطوط وتسمى هذه الاودية بأودية الصرف الداخلي وهذه الاودية أقل حظا فيما تصرفه من مياه لأن إقليم صرفها لا تتعدى امطاره 400 ملم إلا نادرا، وأهمها وادي العرب، وادي جدي، وادي القصب.
 - **اودية صحراوية:** وهي اشباه اودية تظهر بالصحراء، لا تتعدى حركات مياهها هذا الاقليم وليس لها مجاري مضبوطة بل كثيرا ما يصعب الاستدلال عليها، ولا تظهر بها المياه الا اثناء تساقط الامطار، وأهمها وادي الساورة، وادي وجارت، وادي الابيض.
- أما بخصوص السدود في الجزائر فقد شرعت في بناء واقامة العديد من السدود بغرض تخزين مياه السيول والفيضات والاستفادة منها خلال فترة الجفاف لغرض مياه الشرب والري، حيث تحوز الجزائر على 80 سد كبير بطاقة تخزين بنحو 8.5 مليار م³ و 221 سد صغير بطاقة تخزين تقدر بنحو 153 مليون م³ و 500 حاجز مائي²⁶.
- **المصادر غير الطبيعية للثروة المائية:** تشمل المصادر غير طبيعية للثروة المائية، تحلية مياه البحر، ورسكلة المياه المستعملة حيث تعتبر هذه الموارد مكملة للموارد التقليدية وتكتسب اهمية بالغة في عصرنا الحاضر مع تزايد الطلب على المياه.
 - تحلية مياه البحر: تعد تقنية تحلية المياه من اكثر الطرق انتشارا في العالم في الوقت الحالي خاصة في الدول العربية، حيث تستحوذ على 65% من الطاقة الانتاجية الاجمالية العالمية لوحداث التحلية في العالم (السعودية، الكويت، الامارات، ليبيا)، وتعتبر هذه التقنية ذات تكاليف مرتفعة مقارنة بكلفة التعبئة من الموارد التقليدية، حيث تتراوح ما بين 0.8 إلى 1 دولار للمتر المكعب الواحد²⁷، وتعود تجربة الجزائر في مجال تحلية مياه البحر إلى بداية سنوات الستينات²⁸، حاليا تحوز الجزائر على عدة عوامل لوضع هذه التكنولوجيا حيز التنفيذ منها شريط ساحلي يزيد عن 1200 كلم، تتركز نسبة كبيرة من السكان في المناطق الساحلية، بالإضافة طبعاً إلى وجود الاراضي الخصبة في المنطقة الساحلية. وبخصوص مشاريع التحلية قدرت الطاقة الانتاجية الكلية لخطات تحلية مياه البحر سنة 1999 بـ 54.02 مليون م³/ سنة، وفي سنة 2008 بلغ حجم المياه المحلاة بـ 111.45 مليون م³/ سنة..²⁹

- رسكلة المياه المستعملة: يبقى استغلال هذا المورد ضعيفا جدا بحيث يتم صرف المياه في البحر بالنسبة للتجمعات السكانية للمدن الساحلية، وفي الاودية بالنسبة لباقي تجمعات المدن الاخرى، وبخصوص اجمالي المياه المستعملة المصروفة في الوسط الطبيعي قدرت بحوالي 700 مليون م³ سنويا، 75 مليون م³ منها فقط يتم تصفيتها ومعالجتها سنويا أي بما يعادل 10%، أما ما تعلق بعدد المحطات فيمكن ذكره وفق الآتي:³⁰

1. عدد محطات التصفية المستغلة 21 محطة؛
 2. عدد المحطات التي هي في طور الانجاز 32 محطة؛
 3. عدد المحطات التي هي في طور إعادة التأهيل 19 محطة.
- 2.2.I - مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري :**

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من أهم القطاعات التي تلقى اهتماما متزايدا من طرف الدولة، وتظهر اهمية في مدى مساهمته في تحقيق الاهداف المرجوة منه باعتباره قطاعا استراتيجيا، ولمعرفة ذلك سنحاول استعراض بعض المؤشرات والاحصائيات والارقام من خلالها يمكن القراءة والحكم على مدى مساهمته في الاقتصاد الجزائري.

أولا: مساهمة القطاع الفلاحي في تشغيل اليد العاملة:

بغرض تحديد مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة سنحاول استعراض بعض البيانات المتعلقة باليد العاملة الكلية واليد العاملة في القطاع الفلاحي.

الجدول رقم (4): اليد العاملة الكلية والزراعية خلال الفترة 2006-2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اليد العاملة الكلية	10109	10514	10801	10544	10812	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12277
اليد العاملة في قطاع الفلاحي	1609	1842	1841	1242	1136	1034	912	1141	899	917	865	928
النسبة %	15.91	17.51	17.04	11.78	10.51	9.70	7.98	9.54	7.85	7.69	7.14	7.56

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

من الجدول اعلاه نلاحظ ان مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل متذبذبة وضعيفة في نفس الوقت، حيث شهدت الفترة 2006-2008 وتيرة تصاعدية في حجم العمالة في القطاع الفلاحي وانتقل معها مستوى التشغيل من 1609 الف عامل إلى 1841 الف عامل، وهي تشكل ما نسبته من حجم العمالة الكلية على الترتيب 15.91% و 17.04%، لتعرف بعدها تراجعا خلال الفترة الممتدة بين 2009-2017، من 1242 الف عامل سنة 2009 إلى 928 الف عامل سنة 2017، بنسبة مساهمة في اليد العاملة الكلية تراوحت من 11.78% إلى 7.56%، ويرجع كثير من الخبراء اسباب ضعف القطاع الفلاحي في خلق العمالة إلى ضعف المدخلات، غياب التأمين للعاملين بالقطاع، اتسام العمل الفلاحي بالموسمية³¹.

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي:

عرفت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر تزايدا ملحوظا خلال الفترة 2006 - 2017، وقد بلغت أعلى نسبة مسجلة نهاية 2017 بمعدل 12.27% وهي نسبة منخفضة، وقد رافق هذه الزيادة ارتفاع في قيمة الناتج الزراعي خلال الفترة 2006-2017 ليبلغ أعلى قيمة بمقدار 2281.8 مليار دينار. والجدول الموالي يوضح تطور النتائج المحلي الاجمالي والناتج الفلاحي الاجمالي ونسبة مساهمة:

الجدول رقم (5): الناتج المحلي الإجمالي والناتج الفلاحي بالاسعار الجارية خلال الفترة 2006-2017. بمليار دينار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الاجمالي	8501.6	9352.9	11043.7	9968.0	11991.6	14589.0	16209.6	16647.9	17228.6	16712.7	17525.1	18594.1
الناتج الفلاحي الاجمالي	641.3	708.1	727.4	931.3	1015.3	1183.2	1421.7	1640.0	1772.2	1935.1	2140.3	2281.8
النسبة %	7.54	7.57	6.60	9.34	8.47	8.11	8.80	9.90	10.30	11.60	12.41	12.27

Source: Office National des Statistiques Algeriennes, Retrospective des Comptes Economiques De 1963 A

2018,N215/2020,Mars2020.

من الجدول اعلاه نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي عرف تطورا متزايدا في القيمة خلال الفترة الممتدة بين 2006-2017 حيث انتقل من 8501.6 مليار دينار سنة 2006 إلى 18594.1 مليار دينار نهاية 2017، غير انه عرف تراجعا في سنتي 2009 و2015، كما سجل الناتج الفلاحي الاجمالي بدوره تطورا مستمرا خلال نفس الفترة، وبخصوص نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2006-2017)، عرفت تطورا بسيطا وانتقلت من 7.54% إلى 12.27% في نهاية 2017، تبقى هذه النسب محدودة وضعيفة، بالمقارنة مع إمكانيات ومؤهلات القطاع خاصة وان القطاع الفلاحي يحظى بإهتمام كبير من طرف الدولة، كونه قطاع استراتيجي هام.

ثالثا: مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية:

على صعيد التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية، فإن للقطاع الفلاحي حصة نسبية هامة مرتبطة بشكل اساسي بواردات المنتجات الزراعية والغذائية، وهذه الاخيرة تشكل نسبة كبيرة من حجم الواردات الكلية عكس الصادرات الزراعية والغذائية والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (6): الميزان التجاري الزراعي الغذائي للفترة 2006-2016. القيمة: بالمليون دولار امريكي

السنوات	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	عجز	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	عجز
2006	50578.66	21277.27	164.51	4676.99	4512.48	88.26	3430.89	3342.63
2007	56844.86	27445.9	180.85	6077.20	5896.35	91.64	4467.63	4375.99
2008	76825.75	39093.35	302.54	9242.16	8939.62	124.85	7191.50	7066.65
2009	45189.34	39297.54	208.51	7252.07	7043.56	116.29	5477.59	5361.3
2010	45189.34	41191.89	208.51	7826.71	7618.2	116.29	5515.01	5398.72
2011	45189.34	41191.89	208.51	7826.71	7618.2	116.29	5515.01	5398.72
2012	71865.80	50385.00	840.03	11244.49	10404.46	604.33	8130.40	7526.07
2013	65181.08	55213.08	568.51	17517.58	16949.07	405.70	8428.32	8022.62
2014	62884.3	58274.1	647	12872.9	12225.9	302.6	9618.2	9315.6
2015	34796.0	51803.1	648.1	10247.8	9599.7	221.3	8297.2	8075.9
2016	29992.1	47090.7	771.2	9085.7	8314.5	317.7	7949.1	7631.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية 2006-2017.

من الجدول اعلاه نلاحظ ان الجزائر من البلدان المستوردة للسلع الزراعية والغذائية بشكل كبير، حيث تغطي احتياجاتها من السلع بشكل اساسي من الخارج، ويظهر جليا من خلال لغة الارقام ان الجزائر تعاني من عجز مزمن في الميزان الزراعي والغذائي على حد سواء وهو عجز مستمر ومتزايد، حيث سجلت سنة 2006 عجزا قدر بـ 4512.48 مليون دولار في الميزان الزراعي وبـ 3342.63 مليون دولار في الميزان الغذائي، وصولا إلى 8314.5 مليون دولار في الميزان الزراعي و 7631.4 مليون دولار في الميزان الغذائي سنة 2016، وفي سنة 2013 سجلت أعلى قيمة عجز في الميزان الزراعي بلغت 16949.07 مليون دولار بحجم واردت قدر بـ 17517.58 مليون دولار وصادرات لم تتجاوز 568.51 مليون دولار، وبعجز في الميزان الغذائي قدر بـ 9315.6 مليون دولار بحجم واردات غذائية قدر بـ 9618.2 مليون دولار وصادرات غذائية بنحو 302.6 مليون دولار سنة 2014. اما عن الواردات الزراعية فتمثل حصة كبيرة من الواردات الكلية، نفس الامر بالنسبة للواردات الغذائية من الواردات الزراعية، تبقى الجزائر أسوأ حالا من البلدان المغاربية في المجال الفلاحي رغم الامكانيات وسياسات الدعم التي تنتهجها الدولة ويقتى القطاع الفلاحي ضعيفا وهشا. وفي هذا الصدد سنحاول استعراض تطور محتوى اهم وأكثر المنتجات استيرادا خلال الفترة 2006-2016.

الجدول رقم (7): جملة الواردات من بعض المنتجات الزراعية خلال الفترة 2006-2016. القيمة: بالمليون دولار امريكي الكمية : ألف طن

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الحبوب	الكمية	7271.1	7091.5	8933.6	7925.2	11039.3	9912.5	7501.9	12497.7	13915.6	13440.3
	والدقيق	1472.9	1866.0	3967.4	2325.1	3996.9	3260.4	2531.6	2920.4	3005.2	2806.6
القمح	الكمية	4823.7	4632.1	6351.6	5719.7	7402.1	6347.2	4822.9	7417.0	8504.9	8225.6
	القيمة	1070.4	1283.4	3124.5	1830.5	2823.3	2129.5	1701.9	1607.9	1843.8	1783.2
الشعير	الكمية	143.9	56.8	291.9	105.3	385.2	401.8	308.3	791.0	776.4	901.3
	القيمة	22.9	13.21	91.1	28.5	115.6	113.9	98.3	210.5	179.2	164.3
الذرة	الكمية	2194.2	2282.9	2145.3	1994.8	3153.4	1895.4	2277.1	4108.0	4417.6	4115.3
	القيمة	337.8	517.4	655.1	407.5	999.3	621.0	666.8	975.7	876.1	765.3
البطاطا	الكمية	99.6	201.3	68.8	124.9	105.7	156.4	74.9	123.7	153.0	87.5
	القيمة	57.5	110.7	64.4	86.9	80.5	109.6	51.4	88.2	93.4	53.6
سكر	الكمية	1062.8	1219.4	1115.5	1231.9	1347.9	1697.9	1415.0	1711.1	1673.4	1894.5
	القيمة	426.6	428.5	426.1	558.2	654.7	980.3	730.9	724.2	579.9	793.9
البقوليات	الكمية	163.8	191.0	186.9	175.1	206.1	176.5	185.9	192.1	228.2	197.3
	القيمة	105.7	135.8	192.7	162.4	283.2	217.5	220.4	229.4	239.5	233.9
زيوت	الكمية	660.7	612.6	625.8	682.9	662.0	718.4	610.5	778.6	802.26	1023.9
	القيمة	381.4	485.8	877.3	564.6	842.1	871.4	658.6	617.8	612.6	798.6
الالبان	الكمية	4090.4	2495.9	2547.1	2752.3	3133.7	2899.4	1983.9	1031.8	847.2	901.9

976.5	1168.6	2043.7	920.9	1261.2	1520.2	858.2	858.2	1293.1	1062.5	706.8	القيمة	ومنتجاتها
-	359.7	372.1	200.4	299.6	328.5	293.01	293.0	259.5	252.8	181.9	الكمية	مسحوق
-	1003.2	1793.4	776.3	1090.9	1340.1	799.8	799.8	1182.4	978.5	481.6	القيمة	اللبن

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية 2006-2016.

II - متطلبات وآليات التمكين ونجاح عقود البوت في الجزائر:

يرتبط نجاح تطبيق عقود البوت بتوفر عدد من المتطلبات ترتبط بشكل أساسي بطبيعة النظام السياسي القائم والبيئة التشريعية والهيكلية والاقتصادية، كون هذا النمط من العقود يتيح للقطاع الخاص محليا كان أو أجنبيا المساهمة في الاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار سنحاول التطرق إلى:

II.1- المتطلبات القانونية وتكييف عقود البوت ضمن التشريع الجزائري

تعتبر الضمانات القانونية المتصلة بالنشاط الاستثماري بمثابة الإطار الضابط للاستثمار، ونظرا لاهمية عقود البوت كونها من الآليات المستحدثة للإستثمار فإن نجاح تطبيقها يتطلب توافر بنية قانونية تتوافق مع هذا النوع من العقود، وبخصوص البيئة الجزائرية فنجد أنها انتهجت النظام الليبرالي بعد صدور دستور 1996 وانتهجت معه فكرة تشجيع الاستثمارات الوطنية والاجنبية في كل القطاعات، وبهذا تكون مهدت الطريق لحرية ممارسة الصناعة والتجارة، اما ما تعلق بالبيئة التشريعية فنجد ان المشرع القانوني قدر اصدر جملة من النصوص القانونية والتنظيمية المختلفة إلا أنه لم يضع إطار قانونيا محدد لهذا النمط من العقود بالرغم من أهميتها، حيث اعتبرها أحد أشكال عقود الامتياز دون أن يكون لها كيان مستقل، وبخصوص النصوص القانونية الصادرة المتصلة بهذا النوع من العقود فنجد مثلا نص المادة الاولى من المرسوم التنفيذي رقم 308/96 المؤرخ في 18 سبتمبر 1996 والمتعلق بمنح امتيازات الطرق السريعة وبحسب هذه المادة فإنه "يخضع إنجاز الطرق السريعة وملحقاتها وتسييرها وصيانتها وأشغال تهيئتها أو توسيعها إلى منح الامتياز"³²، كما تبنت الحكومة المرسوم التنفيذي رقم 475/97 المؤرخ في 08 ديسمبر 1997 المتعلق بمنح امتياز المنشآت والهيكل الأساسية للري الفلاحي الصغير والمتوسط. وبحسب نص المادتين 2 و3 منه "فإنه يمنح المؤسسات والمقاولات العمومية وكل شخص معنوي خاضع للقانون الخاص تتوفر فيه المؤهلات المهنية، امتياز إنجاز وتسيير واستغلال وصيانة المنشآت والهيكل الأساسية للري الفلاحي الصغير والمتوسط"³³، كما اعتمد المشرع الجزائري مرسوما خاصا بميدان النقل الجوي حيث تنص المادة 08 من القانون رقم 05/2000 "بـ تقوم الدولة بإنشاء المحطات الجوية وإنجازها وتشغيلها واستغلالها، ويمكن ان يكون إنجازها أو استغلالها محل امتياز يمنح لأشخاص طبيعيين من جنسية جزائرية أو اشخاص إعتباريين خاضعين للقانون الجزائري"³⁴، واهتماما من الدولة توسع استعمال هذا النمط من العقود ليشمل عدة قطاعات مثل الكهرباء والغاز من خلال مضمون المادة 02 من القانون رقم 01-02 المتعلق بالكهرباء والغاز حيث تمنح الدولة حق امتياز لمعامل يستغل بموجبه شبكة ويطورها فوق إقليم محدد ولمدة محددة بهدف بيع الكهرباء أو الغاز الموزع بواسطة القنوات³⁵، وحسب المادة 07 من نفس القانون يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص أو العام حائز على رخصة استغلال من إنجاز المنشآت الجديدة لإنتاج الكهرباء واستغلالها³⁶، كما اعتمد المشرع التعاقد بهذا الاسلوب في مجال المياه وأصدر القانون 05-12 المؤرخ في 04 اوت 2005 المتعلق بالمياه، حيث تنص المادة 17 منه "على انه تخضع الاملاك العمومية الاصطناعية للمياه المنشآت والهيكل التي تعتبر ملكا يرجع للدولة بدون مقابل بعد نفاذ عقد الامتياز أو التفويض للانجاز والاستغلال المبرم مع شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو القانون الخاص"³⁷، وتجدر الاشارة انه تم التطرق لكل عناصر عقد البوت بموجب القانون رقم 08-14 المؤرخ في 20 جويلية 2008 المعدل والمتمم للقانون 90-30 والمتضمن قانون الاملاك الوطنية، حيث تنص المادة 19 "يمكن للسلطة صاحبة حق الامتياز بمنح شخص معنوي أو طبيعي يسمى صاحب الامتياز، حق استغلال ملحق الملك العمومي الطبيعي أو تمويل أو بناء أو استغلال منشأة عمومية لغرض خدمة عمومية لمدة معينة، تعود عند نهايتها المنشأة أو التجهيز محل منح الامتياز إلى السلطة صاحبة حق الامتياز، في حال استغلال المنشأة يحصل صاحب الامتياز من اجل تغطية تكاليف الاستثمار والتسيير وكسب اجرته على أتاوى يدفعها مستعملو المنشأة و الخدمة، بالمقابل يدفع صاحب الامتياز إتاوة سنوية على اساس القيمة الاجمالية للملك العمومي الممنوح له أو نتائج استغلال هذا الملحق"³⁸، وتجدر الاشارة ان المشرع الجزائري قد اعتمد على عناصر عقود البوت ضمن صياغ عقود الامتياز فيما تعلق بالبناء والتشييد التمويل الاستغلال والتسيير ثم التنازل وذلك ضمن قطاعات مختلفة، غير انه وبالرجوع إلى القوانين المنظمة لكيفية استغلال الاراضي الفلاحية نجد ان المشرع اشترط في منح عقد الامتياز ان يكون المستثمر صاحب الامتياز شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية³⁹، وفي هذا تعارض مع نظام عقود البوت، لذا من الضروري اليوم إعادة النظر في سن القوانين والتشريعات ذات العلاقة المباشرة بالاستثمار ومنها عقود البوت وتحدد بشكل مفصل الجهة المخولة بإبرام العقد، طريقة ابرام العقد، مراحل وحقوق والتزامات اطراف العقد، مع الاخذ بأهم التجارب الدولية الرائدة.

II.2- المتطلبات الهيكلية:

يخضع تنظيم مشاريع عقود البوت عادة لإطار تنظيمي خاص، وغالبا ما يعود تنظيم هذه العقود إلى الحكومة أو إحدى الوزارات الوصية، كما يمكن أن تسند إلى هيئة مستقلة، وقد يأخذ بمزيج من هذه الهيئات أو الجهات، كما يمكن ان تكون السلطة المختصة مركزية أو محلية⁴⁰، وبالتالي نجد

ان تنفيذ عقود البوت يتطلب موافقات ورخص من جهات حكومية عديدة وهو ما قد يعرقل التنفيذ الجيد ويؤدي إلى تأخير تنفيذ المشروع والذي قد يؤدي إلى تراجع وانسحاب المهتمين بهذه العقود، لذا فإن من المناهج الناجحة في ادارة مشروعات البوت منهج او نظام النافذة الواحدة الذي يتم بموجبه حصر تعامل مؤسسة المشروع مع مكتب حكومي واحد للحصول على كافة الموافقات والتصاريح اللازمة لتشييد وتشغيل المشروع، حيث يقوم هذا المكتب بعملية اتخاذ القرارات لتسهيل عمل مؤسسة المشروع وازالة العوائق من امامها⁴¹، وفي هذا الخصوص اوجب المشرع من خلال قانون التوجيه الفلاحي من خلال نص المادة الثالثة الفقرة الثانية أنه يمكن منح عقد الامتياز من قبل السلطة المانحة لشخص حق استغلال العقارات الفلاحية لمدة محددة مقابل دفع اتاوة سنوية⁴²، غير انه واستناد إلى نص المادة 02 تعهد بصفة فردية إلى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بمسك ملف تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق امتياز كل عضو في مستثمرة فلاحية جماعية او فردية⁴³، كما يكلف بدراسة طلبات الامتياز على الاراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة، وذلك بالاتصال مع مصالح املاك الدولة، ويسهر على متابعة شروط استغلال الاراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة الممنوحة للامتياز ووضع ادوات تقييم استعمالها المستدام والامثل⁴⁴، وبعد دراسة ملف الامتياز بشكليات توقيع دفتر شروط يرسل الملف إلى إدارة الاملاك قصد اعداد عقد الامتياز باسم كل مستثمر⁴⁵، غير انه تستوجب بعض الحالات دراسة الملف بمعلومات تكميلية او تستحق تحقيقا من الوثائق او الوقائع المصرح بها وفي هذه الحالة يرسل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية هذه الملفات إلى لجنة ولائية يرأسها الوالي للدراسة⁴⁶، وتشكل هذه اللجنة من مدير املاك الدولة؛ مدير المحافظة العقارية، مدير المصالح الفلاحية، مدير مسح الاراضي، مدير التعمير والبناء، مدير التنظيم والشؤون العامة، ممثل مجموعة الدرك الوطني المختصة إقليميا. كما يمكن للجنة ان تستعين بكل شخص من شأنه مساعدتها في مناقشة دراسة الملف⁴⁷.

II.3- آليات الدعم والتمكين والمرافقة لنجاح عقود البوت في الجزائر:

- يعتمد نجاح اي دولة في استقطاب مشاريع نظام عقود البوت على عدة عوامل، تمثل في مجملها مناخا استثماريا يساهم في خلق تنمية اقتصادية، حيث ان هذا المناخ يتميز بتناسق وانسجام وتكامل مكوناته لخدمة سياسة الدولة، وتبرز هذه العوامل فيما يلي:
- الموقع الممتاز: تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي يطل مباشرة على خطوط الملاحة البحرية الدولية بين افريقيا واوربا وتعتبر بوابة القارة الافريقية؛ كما يمتد شريطها الساحلي على طول 1200 كلم، وسوق محلي كبير يتجاوز 40 مليون نسمة؛ بالإضافة إلى تنوعها المناخي وتوفرها على مؤهلات هامة متعلقة بالقطاع الفلاحي خاصة في جنوب البلاد؛
 - الضمانات السياسية والقانونية: تعتبر الضمانات السياسية والقانونية للمشروع غطاء يمنع اي اعمال من شأنها التأثير على سير اعمال المشروع في اي مرحلة من مراحله، خاصة ما تعلق بتدخل الحكومة او تغيير السياسات العامة والقوانين خصوصا تلك إلى لها تأثير مباشر على المشروع؛
 - الجهات الادارية المانحة للمشروع: تساهم الجهات الادارية المانحة للمشروع بنسبة كبيرة في النجاح وجذب المشروعات التي يعتمد تجسيدها على اسلوب عقد البوت كونها الجهة المخولة قانونا بالتفاوض لمنح المشروع ولذلك يجب ان تتمتع ضمن إطار سياستها بالمرونة التامة والشفافية والزاهة وتقدم التسهيلات، حيث تعتبر البيروقراطية الادارية أحد العوامل التي تؤدي إلى هروب المستثمرين؛
 - الجهات المالية المرافقة للمشروع: يعتبر وجود شبكة من البنوك، تكون على استعداد لتقديم التمويل اللازم للمشروع مع المرافقة، من المتطلبات الاساسية لنجاح عقود البوت، وهنا نجد عددا من البنوك العمومية والخاصة والمؤسسات المالية يتجاوز عددها 29، وفي هذا مجال لتوسيع نشاطها وزيادة ارباحها من هذه المشروعات؛ بالإضافة إلى عدد من مؤسسات التأمين لتوفير التغطية التأمينية لمختلف انواع المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها مؤسسة المشروع،
 - الجهات الاستشارية المرافقة للمشروع: من خلال عمل الخبراء والمستشارين الذين يكون لهم خبرة في مجال اعتماد مشاريع عقود البوت بحيث يكون مجال نشاطهم تقديم المشورة لكل من الدولة او مؤسسة المشروع؛
 - جهات المقاوله والتوريد: حيث تلجأ مؤسسة المشروع إلى ابرام عقود مع مقاولين يقومون بأعمال لصالحها، كما تجري مؤسسة المشروع عقود بمقتضاها يتاح للموردين تزويدها بمعدات والآلات التي تدخل في تجسيد المشروع وتشغيله؛

II.4- فرص ومجالات الاستثمار الفلاحي في الجزائر :

زراعة الحبوب والاعلاف كونها مكلفة بالنسبة لخزينة الدولة، حيث قدرت سنة 2016 واردات الحبوب والدقيق والقمح والشعير وحبوب الذرة حوالي 5519.4 مليون دولار امريكي؛

مشاريع استثمار زراعة وتوسيع انتاجية النخيل وتصنيع وتصدير التمور حيث قدرت الكمية المصدرة سنة 2016 حوالي 31.11 ألف طن وهي كمية قابلة للزيادة اذا ما تحدثنا على مؤهلات الدولة؛

مشاريع انتاج الحليب والألبان ومنتجاتها ومسحوق اللبن ومشتقاته، حيث تكلف خزينة الدولة مبالغ كبيرة وبالعودة للغة الارقام كانت واردات الالبان ومنتجاتها سنة 2016 حوالي 976.5 مليون دولار، اما مسحوق اللبن فتجاوز مليار دولار سنة 2015؛

- مشاريع تربية الثروة الحيوانية، خاصة مزارع تربية الدواجن ومحطات تربية الابقار والاعنام؛
- مشاريع الزراعة المحمية لإنتاج الخضروات والفواكه؛
- مشايح معالجة الجلود والاصواف؛
- مشاريع انتاج المنتجات الغذائية.

III- النتائج ومناقشتها :

- حاولنا التطرق في موضوعنا هذا إلى دراسة أحد الاساليب المعاصرة المتمثلة في عقود البوت ومدى اهميتها في تمويل وتطوير المشاريع الهامة بالدول من خلال مشاركة القطاع الخاص المحلي او الاجنبي وقد تم التوصل إلى:
- تهتم عقود البوت بالمشاريع الكبرى خاصة ما تعلق بمشروعات البنية التحتية؛
 - يحقق عقد البوت العديد من المزايا منها نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل.. الخ؛
 - تتيح عقود البوت للدولة تجسيد مشاريع هامة خارج ميزانيتها وهي بذلك تساهم في التقليل من عجز الميزانية؛
 - ضعف الإطار القانوني الخاص بعقود البوت في الجزائر؛
 - تطبيق عقود البوت في الجزائر يتطلب إعادة النظر في ضبط آليات التمكين من خلال المتطلبات القانونية والتشريعية، والمتطلبات الهيكلية،
 - تتوفر الدولة على مؤهلات فلاحية هامة غير مستقلة خاصة في الجنوب الكبير؛
 - ما يزال القطاع الفلاحي غير قادر على الوفاء بمتطلبات واحتياجات السكان من الغذاء؛
 - نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة وكذلك الحال في توفير اليد العاملة.

- الخلاصة :

- يمكن استخلاص من كل ما سبق انه بإمكان المؤسسات سواء تابعة للقطاع الخاص او العام ان تقوم بتطوير قطاع الفلاحي وذلك باستخدام بوت كآلية لتمويل هاته المشاريع. وعلى ضوء النتائج المتوصل يمكن ان نقدم مجموعة من التوصيات التالية:
- ضرورة سن قواعد قانونية وتشريعات خاصة بتنظيم عقود البوت بشكل واضح وصريح، كونها أحد الآليات الهامة لتطوير قطاعات البنية التحتية ومنها القطاع الفلاحي؛
 - يجب توفير رؤية قانونية واضحة من خلال وضع تشريع خاص بتنظيم عقود البوت يحدد شروطها وأحكامها، وحقوق وواجبات اطرافها .
 - عند الشروع في اعداد البرامج والسياسات الاستثمارية للدولة، وتنفيذ المشاريع الكبرى وجب الاخذ بعين الاعتبار الاعتماد على عقود البوت من اجل تحقيق أفضل النتائج وتخفيف العبء المالي على الدولة.
 - ضرورة الاستفادة من مؤهلات القطاع الفلاحي كونه قطاع استراتيجي هام يتعلق بتوفير الامن الغذائي.
 - تشجيع ودعم الاستثمار في مجال القطاع الفلاحي خاصة ما تعلق بالمنتجات الاستراتيجية وفق عقود البوت.
 - العمل على دراسة تجارب الدول الرائدة في مجال اعتماد عقود البوت، والاستفادة منها.

- الإحالات والمراجع :

- ¹ جواد الخفاجي صلاح كريم. (2017). عقود البوت B.O.T والجوانب الخاضعة للقانون الخاص فيها. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، 01(30)، 35.
- ² زينب حميدة، عمار مولاي، وكبحول بوزيد. (2017). الطبيعة القانونية لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 10 (02)، 440.
- ³ احمد الديك احمد هادي. (2018). عقد الـ BOT وأثره على إحداث التنمية المستدامة دراسة تطبيقية على اليمن (رسالة ماجستير). 08. الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري: مركز سام للدراسات الاستراتيجية.
- ⁴ بن الطيبي مبارك، و قنقارة سليمان. (2019). عقد البوت وأثره في ترقية الاستثمار وإنجاز مشاريع البنى التحتية الحديثة. مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، 03(02)، 131.
- ⁵ هبابيش فوزية، و نوري منير. (2018). آلية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT تجارب دولية وعربية مختارة. مجلة ريادة لاقتصاديات الاعمال، 04(02)، 287.
- ⁶ زينب حميدة، عمار مولاي، وبوزيد كبحول. (2017). الطبيعة القانونية لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 10(02)، 444.
- ⁷ بورنان بوزيد. (2017). نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T كآلية لتمويل مشاريع البنية التحتية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 08(01)، 225.
- ⁸ البدري ستار جبار شلاش، والمخزومي وليد مرزة. (2019). عقد BOOT ماهيته، تكييفه القانوني وعوامل نجاح تنبيه في العراق. مجلة واسط للعلوم الانسانية، 15، 1022.

- ⁹ الجنابي علي صباح حصير. (2015). الطبيعة القانونية لعقد البوت BOT. مجلة كلية الاسلامية الجامعة (36)، 551.
- ¹⁰ راضي مازن ليلو. (2005). التطور الحديث لعقد الالتزام عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T. مجلة كلية الحقوق، 07(01)، 05.
- ¹¹ عثمان ابو بكر احمد. (2008). عقود البوت ومتطلبات تطبيقها في العراق. مجلة الراصد للحقوق، 10(38)، 367.
- ¹² صلاح محمد، وعبد الكريم البشير. (2015). أسلوب البوت كآلية لتنشيد مشروعات البنية التحتية - تجارب دولية وعربية مختارة. مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية (17)، 184.
- ¹³ احمد الديك احمد هادي. (2018). عقد الـ BOT وأثره على إحداث التنمية المستدامة دراسة تطبيقية على اليمن (رسالة ماجستير). 08. الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري: مركز سام للدراسات الاستراتيجية، 19.
- ¹⁴ عثمان ابو بكر احمد. (2008). عقود البوت ومتطلبات تطبيقها في العراق. مجلة الراصد للحقوق، 10(38)، 373.
- ¹⁵ جواد الخفاجي صلاح كريم. (2017). عقود البوت B.O.T والجوانب الخاضعة للقانون الخاص فيها. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، 01(30)، 45.
- ¹⁶ هاجر شمشامة. (2014). عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T وتطبيقاته في الجزائر، (مذكرة ماجستير). جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي.
- ¹⁷ عثمان ابو بكر احمد. (2008). عقود البوت ومتطلبات تطبيقها في العراق. مجلة الراصد للحقوق، 10(38)، 373.
- ¹⁸ Retrospective. (2015-2017). ONS., 33.
- ¹⁹ سليمان بلعور، والواحد خميسي. (2018). دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009-2014 في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي الجزائري. مجلة الباحث الاقتصادي، 05(01)، 323.
- ²⁰ نور الهدى بورغدة. (2014). دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والامن الغذائي - حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير). 96. جامعة فرحات عباس سطيف 1.
- ²¹ بوحسون إيمان. (2019). واقع استخدام الموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية. مجلة روافد، 03(02)، 23.
- ²² خيرة مغربي. (2016). اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر دراسة تحليلية للموارد المائية (الامكانيات والتحديات). مجلة دفاتر بواذكس، 06(06)، 107.
- ²³ رايح زيري. (2002). إشكالية الماء الشروب في الجزائر بين الندرة الطبيعية وسوء التسيير. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 06(01)، 15.
- ²⁴ رشيد فراح. (2010). سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق التخصص في قطاع المياه في المناطق الحضرية (اطروحة دكتوراه). 171. جامعة الجزائر.
- ²⁵ نور الهدى بورغدة. (2014). دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والامن الغذائي - حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير). 96. جامعة فرحات عباس سطيف 1.
- ²⁶ بوحسون إيمان. (2019). واقع استخدام الموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية. مجلة روافد، 03(02)، 21.
- ²⁷ نور الهدى بورغدة. (2014). دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والامن الغذائي - حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير). 96. جامعة فرحات عباس سطيف 1.
- ²⁸ رايح زيري. (2002). إشكالية الماء الشروب في الجزائر بين الندرة الطبيعية وسوء التسيير. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 06(01)، 16.
- ²⁹ رشيد فراح. (2010). سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق التخصص في قطاع المياه في المناطق الحضرية (اطروحة دكتوراه). 171. جامعة الجزائر.
- ³⁰ خيرة مغربي. (2016). اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر دراسة تحليلية للموارد المائية (الامكانيات والتحديات). مجلة دفاتر بواذكس، 06(06)، 112.
- ³¹ زين العابدين طويجي، ونسيبة معقال. (2017). القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقييمية لإمكانياته الطبيعية، التقنية والبحثية، ولأدائه الاقتصادي. مجاميع المعرفة، 03(01)، 226.
- ³² ج ج د ش. (18 09، 1996). المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 96-308 المؤرخ في 18 سبتمبر 1996، والمتعلق بمنح امتيازات الطرق السريعة. (الامانة العامة للحكومة، المخرى الجريدة الرسمية، (55)، 09..
- ³³ ج ج د ش. (08 12، 1997). المادتين 02-03 من المرسوم التنفيذي رقم 97-475 المؤرخ في 08 ديسمبر 1997، والمتعلق بمنح امتياز المنشآت والهيكل الاساسية للرعي الفلاحي الصغير والمتوسط، (الامانة العامة للحكومة، المخرى الجريدة الرسمية (82)، 20.
- ³⁴ ج ج د ش. (06 12، 2000). المادة 08 من قانون رقم 2000-05 المؤرخ في 06 ديسمبر 2000، والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، (الامانة العامة للحكومة، المخرى الجريدة الرسمية (75)، 05.
- ³⁵ ج ج د ش. (05 02، 2002). المادة 02 من قانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فيفري 2002، والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنويات. (الامانة العامة للحكومة، المخرى الجريدة الرسمية (08)، 05.
- ³⁶ ج ج د ش. (05 02، 2002). المادة 07 من قانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فيفري 2002، والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنويات. (الامانة العامة للحكومة، المخرى الجريدة الرسمية (08)، 07.
- ³⁷ ج ج د ش. (04 08، 2005). المادة 17 من القانون رقم 05-12 المؤرخ في 04 اوت 2005، والمتعلق بالمياه. (الامانة العامة للحكومة، المخرى الجريدة الرسمية (60)، 06.
- ³⁸ ج ج د ش. (20 07، 2008). المادة 19 من قانون رقم 08-14 المؤرخ في 20 جويلية 2008، المعدل والمتمم للقانون رقم 90-30، والمتضمن قانون الاملاك الوطنية. (الامانة العامة للحكومة، المخرى الجريدة الرسمية (44)، 15.
- ³⁹ ج ج د ش. (23 12، 2010). المادة 02 من مرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر 2010، المحدد لعمليات تطبيق حق الامتياز لاستغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الخاصة للدولة. (الامانة العامة للحكومة، المخرى الجريدة الرسمية (79)، 05.

- ⁴⁰ عثمان ابو بكر احمد. (2008). عقود البوت ومتطلبات تطبيقها في العراق. مجلة الراصد للحقوق، 10(38)، 388.
- ⁴¹ البشبيشي امل نجاح. (2004). نظام البناء والتشغيل والتحويل. (معهد التخطيط العربي، المحرر) مجلة جسر التنمية، 13.
- ⁴² ج ج د ش. (2008، 08 03). المادة 03 من قانون رقم 16-08 المؤرخ في 3 اوت 2008، المتضمن التوجيه الفلاحي. (الامانة العامة للحكومة، المحرر) الجريدة الرسمية (46)، 06..
- ⁴³ ج ج د ش. (2010، 12 23). المادة 02 من مرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر 2010، المحدد كفاءات تطبيق حق الامتياز لاستغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الخاصة للدولة. (الامانة العامة للحكومة، المحرر) الجريدة الرسمية (79)، 11.
- ⁴⁴ ج ج د ش. (2009، 10 22). المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 09-339 المؤرخ في 22 اكتوبر 2009، المتضمن انشاء الديوان الوطني للاراضي الفلاحية. (الامانة العامة للحكومة، المحرر) الجريدة الرسمية (61)، 07.
- ⁴⁵ ج ج د ش. (2010، 12 23). المادة 05 من مرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر 2010، المحدد كفاءات تطبيق حق الامتياز لاستغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الخاصة للدولة. (الامانة العامة للحكومة، المحرر) الجريدة الرسمية (79)، 12.
- ⁴⁶ ج ج د ش. (2010، 12 23). المادة 05 من مرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر 2010، المحدد كفاءات تطبيق حق الامتياز لاستغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الخاصة للدولة. (الامانة العامة للحكومة، المحرر) الجريدة الرسمية (79)، 12.
- ⁴⁷ ج ج د ش. (2010، 12 23). المادة 05 من مرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر 2010، المحدد كفاءات تطبيق حق الامتياز لاستغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الخاصة للدولة. (الامانة العامة للحكومة، المحرر) الجريدة الرسمية (79)، 12.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عبدالحفيظي امحمد (2022)، عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) كآلية لتطوير قطاع الفلاحة في الجزائر، مجلة المؤسسة، المجلد 11 (العدد 01)، الجزائر: جامعة الجزائر-3، ص.ص.179-192.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

مجلة المؤسسة مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Entreprise Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.